

مفوضية اللجنة المشتركة للرصد والتقييم

ملخص

من الاتفاقية المنشطة لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (R – ARCSS)

12 سبتمبر 2018

لقد تم إنتاج هذه الوثيقة لأغراض إعلامية. أنها تهدف إلى تلخيص البنود الرئيسية في الاتفاقية المنشطة حول حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS 2018 من أجل تسهيل القراءة والفهم فقط.

يرجى الرجوع للبنود الفعلية للنص الكامل لاتفاقية R-ARCSS 2018 عند الاقتباس.

فهرس المحتويات

5.....	المقدمة
6.....	الفصل 1
6.....	ألى متى؟
6.....	ماذا؟
7.....	مم تكون حكومة الوحدة الوطنية الأتقالية المنشطة RTGoNU؟
7.....	فترة ما قبل الأتقالية
8.....	اللجنة الوطنية ما قبل الأتقالية
8.....	السلطة التنفيذية فى الحكومة المنشطة RTGoNU
8.....	الرئيس
9.....	النائب الأول للرئيس
9.....	أربعة نواب للرئيس
9.....	المشاورات والاتفاقيات
10.....	مجلس الوزراء
10.....	الهيئة التشريعية الوطنية الأتقالية ومجلس الولايات
11.....	عدد الولايات وحدودها
12.....	الدولة والحكومات المحلية
12.....	السلطة القضائية
13.....	لجنة تعديل الدستور الوطنية
13.....	المؤسسات والآليات الأتقالية
13.....	الانتخابات الوطنية
15.....	الفصل 2
15.....	وقف إطلاق النار الدائم
16.....	فترة ما قبل الأتقالية
17.....	الفترة الأتقالية
17.....	آليات الترتيبات الأمنية
19.....	الفصل 3

19.....	المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار.....
20.....	صندوق إعادة الإعمار الخاص.....
21.....	الفصل 4.....
21.....	أدارة الموارد الاقتصادية والمالية.....
22.....	الإصلاحات المؤسسية.....
22.....	لجنة مكافحة الفساد.....
23.....	غرفة المراجعة الوطنية.....
23.....	مؤسسات جديدة.....
24.....	مراجعة التشريعات الوطنية.....
24.....	إدارة الموارد.....
25.....	الأراضي.....
25.....	النيل والموارد المائية الأخرى.....
26.....	الحماية البيئية.....
26.....	الإدارة العامة المالية والاقتصادية.....
26.....	تقاسم الثروة وتخصيص الإيرادات.....
27.....	الإنفاق العام.....
27.....	الاقتراض.....
27.....	إدارة المال العام.....
28.....	صناديق تنمية المشاريع.....
28.....	سلطة الإدارة المالية والاقتصادية.....
29.....	الفصل 5.....
29.....	العدالة الانتقالية، والمحاسبة، والمصالحة، والشفافية.....
29.....	مفوضية الحقيقة والمصالحة والشفافية (CTRH).....
30.....	أنشطة.....
31.....	المحكمة القضائية الهجينة المستقلة لجنوب السودان.....
32.....	الحياد والنزاهة.....
32.....	لجنة التعويضات.....
34.....	الفصل 6.....

34.....	معلومات الدستور الدائم
36.....	الفصل 7
36.....	مفوضية اللجنة المشتركة للرصد والتقييم
37.....	تفويض الرصد والتقييم
38.....	مراقبة
39.....	الفصل 8
39.....	سيادة الاتفاق وإجراءات تعديل الاتفاق

المقدمة

نحن مصممون على تحقيق مجتمع موحد وسلمي ومزدهر على أساس العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. إننا نأسف بشدة لحجم المعاناة الإنسانية ولا نريد أن نكرر أخطاء الماضي. يمكننا حماية سيادة وسلامة أراضينا بنقل وتفويض مزيد من الصلاحيات والموارد الى مستويات أدنى في الحكومة، لذا ، نؤكد التزامنا بالاتفاقية المُعاد تنشيطها لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (R-ARCSS).

ان الأطراف في هذه الاتفاقية هم: حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان (TGoNU) ، الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان (IO) ، تحالف المعارضة في جنوب السودان (SSOA) ، المعتقلين السابقين (FDs) ، والأحزاب السياسية الأخرى (OPP).

الفصل 1

ألى متى؟

سيتم تنفيذ الاتفاقية المنشطة على مرحلتين:
فترة ما قبل الانتقالية لمدة ثمانية أشهر وتعقبها ثلاثة
سنوات من حكومة وحدة وطنية أنتقالية منشطة RTGoNU
وستكون هناك انتخابات قبل شهرين من فترة نهاية الفترة
الانتقالية. الجدير بالذكر بأن مقر RTGoNU سيكون في جوبا.

ماذا؟

تسعى هذه الاتفاقية ألى أن الحكومة المنشطة RTGoNU
تستعيد السلام الدائم والأمن والاستقرار في البلاد و سيعود
الأشخاص النازحون داخليا واللاجئون إلى ديارهم ، وستكون هناك
عملية لدفع الناس الى المصالحة الوطنية والشفائية، ووضع دستور
دائم.

ستكون هناك شفافية ومساءلة لإدارة الثروة والموارد الوطنية في
جميع وظائف الحكومة والخدمة المدنية، وتتوخى الاتفاقية إعادة
بناء البنية التحتية التي دمرت. هذا سوف يتحقق مع الدعم من
الضامنين الإقليميين والشركاء والأصدقاء الدوليين لجنوب السودان.
سيكون هناك أيضا تعداد سكاني، وسيتم نقل السلطات ألى
الحكومات المحلية وأجراء انتخابات صحيحة وديمقراطية.

مم تتكون حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة RTGoNU؟

تتكون حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة RTGoNU من الحكومة الانتقالية الحالية لجمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (IO) ، تحالف المعارضة في جنوب السودان (SSOA) ، المعتقلين السابقين (FDs) ، والأحزاب السياسية الأخرى (OPP).

فترة ما قبل الانتقالية

ستستمر الحكومة في فترة ما قبل الانتقالية حسب الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان (TCRSS 2011) (بصيغته المعدلة) ، وقد تعهدت الأطراف علانية بالتزامها لتنفيذ R ARCSS حرفيا وروحيا. سيتم نشر تفاصيل الاتفاقية في جميع أنحاء جنوب السودان.

تحتاج حكومة جنوب السودان إلى مراعاة التنوع الوطني والتمثيل النوعي والإقليمي. تشكل المرأة 35 ٪ من السلطة التنفيذية، وفقا لدستور 2011 TCRSS (بصيغته المعدلة). ستقوم جميع الأطراف في الاتفاقية بمراقبة هذا المستوى من المشاركة عند تقديم المرشحين لمجلس الوزراء ، وسيتم ضم شباب جنوب السودان أيضا في مواقع صنع القرار. وستبدأ عملية المصالحة والشفافية الوطنية وستتم الترتيبات الامنية المتفق عليها.

اللجنة الوطنية ما قبل الانتقالية

سوف يتم تشكيل اللجنة الوطنية ما قبل الانتقالية (NPTC) من مختلف الأعضاء في أطراف الاتفاقية ، وسوف تشرف على تنفيذ جميع الأنشطة في فترة ما قبل الانتقالية ، بما في ذلك رسم خارطة الطريق اللازمة للإشراف وتنسيق تنفيذ المهام السياسية والأمنية في فترة ما قبل الانتقالية. سوف تتولى NPTC إدارة الأموال المخصصة لمهام ما قبل الانتقالية.

السلطة التنفيذية في الحكومة المنشطة RTGoNU

والمعروف ضمناً باسم الرئاسة، سيكون: الرئيس الحالي (سعادة سالفا كير مايارديت) رئيساً، النائب الأول للرئيس (الدكتور ريك مشار تينج) وأربعة نواب للرئيس يتم ترشيحهم من قبل الأطراف الأخرى. وسيشرفون على عمل قطاعات الحكم والاقتصاد وتقديم الخدمات، والبنية التحتية، والنوع والشباب في مجلس الوزراء.

الرئيس

سيبقى الرئيس الحالي رئيساً، وقائداً عاماً للجيش الوطني خلال الفترة الانتقالية ، ممثلاً الدولة و حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة RTGoNU وشعب جنوب السودان لضمان حماية سيادة الدولة وسلامة أراضيها. سوف يرأس مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي (NSC) ومجلس الدفاع الوطني (NDC) ، وسوف يقوم بالتوقيع على مشاريع القوانين التي تقرها الجمعية التشريعية

الوطنية. عندما يكون الرئيس غائبا، سوف يتولى النائب الأول للرئيس القيادة المؤقتة.

النائب الأول للرئيس

سوف ينتهي منصب النائب الأول للرئيس في نهاية الفترة الانتقالية ما لم يتطلب الدستور الدائم بقاءه في المنصب. وسيقود قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في - المعارضة ١٠ حتى يتم توحيد عام للقوات، وسيعمل كقائد عام للقوات المسلحة في حال أي غياب مؤقت للرئيس. كما أنه سيعمل كنائب للرئيس في المجالس التي يرأسها الرئيس.

أربعة نواب للرئيس

سوف تنتهي مناصب نواب الرئيس الأربعة في نهاية الفترة الانتقالية، حتى ذلك الحين سوف يشرفون على عمل المفوضيات الوطنية وحضور مجالس الأمن الوطني والدفاع الوطني، والتأكد من تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء. سوف يترأس كل منهم قطاعات معينة في مجلس الوزراء.

المشاورات والاتفاقيات

سيكون اتخاذ القرارات داخل الرئاسة تضاميا وسيكون كذلك على أساس التشاور المستمر مع حفظ السجلات المكتوبة وتلك القرارات سوف تشمل اختيار حكام الولايات، أو التعيين والتقاعد داخل الجيش، والذي يتطلب أيضا موافقة مجلس الأمن القومي ومجلس الدفاع الوطني. الرئيس فقط له الحق أن يعلن حالة

الطوارئ أو الحرب، وهو الذي يدعو الى انعقاد المجلس التشريعي الوطني الانتقالي.

تشرف الرئاسة على تنفيذ هذه الاتفاقية والقوانين التي يقرها المجلس التشريعي الوطني الانتقالي (TNL). إذا لم تتم الموافقة من قبل TNL، فإن أغلبية ثلثي مجلس الوزراء سوف يقررون القضية.

مجلس الوزراء

مجلس الوزراء (CoM) هو هيئة توافقية مكون من 35 وزارة، مقسمة على خمسة قطاعات تشمل الحكم والاقتصاد، وتقديم الخدمات، والبنية التحتية، والنوع، والشباب. وتعمل هذه القطاعات على تنفيذ هذه الاتفاقية بطريقة تتفق مع السلام والحكم الشامل والمصالحة. وبعد مجلس الوزراء التشريع ويطور السياسات والبرامج، ويخصص الموارد اللازمة مع اعتبار للتنوع الوطني والتمثيل الإقليمي. سيكون هناك ما لا يقل عن 12 امرأة مرشحة إلى مجلس الوزراء، وسيكون هناك 10 نواب وزراء للحقائب المشتركة بالتناسب بين الأطراف. وسيتم الاتفاق على ذلك خلال فترة ما قبل الانتقالية.

الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية ومجلس الولايات

تتكون الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية ومجلس الولايات معا من الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية (TNLA) و مجلس الولايات (CoS) والتي سوف تبقى مستمرة حتى تعقد الانتخابات مثل RTGoNU.

سوف تضم الجمعية 550 عضوا مختارين من قبل الأطراف، كما هو الحال مع رئيس البرلمان ونائب رئيس البرلمان، ويحدد الدستور الانتقالي 2011 TCRSS (بصيغته المعدلة) مهام وسلطات الهيئة التشريعية. وسوف تدعم عمليات الإصلاحات الانتقالية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

يعتمد تشكيل مجلس الوزراء CoS على نتائج عمل لجنة الحدود المستقلة (IBC) مع الاعتبار بأن CoS هو هيئة تعطي صوتاً للشمولية الإقليمية من خلال تمثيل الولايات.

عدد الولايات وحدودها

في فترة ما قبل الانتقالية، ستنفذ لجنة الحدود الفنية (TBC) أعمالها على مدى فترة 60 يوما، وسوف تقدم نتائج عملها إلى وساطة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية) الإيغاد IGAD. إن TBC هي عبارة عن جسم توافقي مكون من خبراء من البلدان الأعضاء في إيغاد ودول الترويكات الثلاث (النرويج، و المملكة المتحدة والولايات المتحدة) التي ستتولى تحديد وترسيم مناطق القبائل في جنوب السودان كما هي عليه في 1 يناير 1956. وسيزيد هذا العمل لجنة الحدود المستقلة IBC.

سوف تتكون لجنة الحدود المستقلة IBC من 15 عضواً يتشاركون بالتناسب بين الأطراف بدعم من خمسة أعضاء ذوي خبرة عالية ترشحهم الدول الأعضاء في اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان (جنوب أفريقيا والجزائر وتشاد ونيجيريا ورواندا) Ad Hoc، وسوف تنتظر اللجنة في عدد وحدود الولايات

في جنوب السودان, و ستقوم لجنة الحدود المستقلة (IBC) بتسليمها تقريرها النهائي في عدد الولايات والحدود وهيكلية مجلس الولايات في غضون 90 يوما. إذا فشلت في إكمال عملها، سوف تتحول إلى لجنة استفتاء على عدد وحدود الولايات، وهذا يعني إجراء استفتاء قبل نهاية فترة ما قبل الانتقالية لتحديد هذه المسألة.

الدولة والحكومات المحلية

في بداية الفترة الانتقالية، سيتم إعادة تشكيل الحكومة على مستوى المركزية والمستويات المحلية حسب النسب التالية: 55٪ لـ TGoNU الحالية، و 27٪ لـ SPLM / A – IO ، و 10٪ لـ SSOA و 8٪ لـ OPP وسيتم أيضا تقاسم السلطة في المناصب الأخرى مثل الولاء المحافظين ورؤساء المجالس و مفوضي المقاطعة على مستوى الولاية. سوف يكون لـ FDS ثلاثة وزراء.

السلطة القضائية

سوف يشترك القضاء المستقل لجنوب السودان في مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون. ستقوم لجنة الإصلاح القضائي (JRC) بمراجعة قانون القضاء خلال الفترة الانتقالية، وكذلك دراسة الإصلاحات الأخرى. أن تكوين لجنة الإصلاح القضائي JRC ستكون بالتقاسم والمشاركة تناسيبا بين الأطراف، وسوف يرأسها وينوب عنها دول إيغاد IGAD . سيتم إنشاء محكمة دستورية خلال الفترة الانتقالية أيضا.

لجنة تعديل الدستورية الوطنية

ان اللجنة الوطنية لتعديل الدستور (NCAC) ستكون من أشخاص يتقاسمون ويتشاركون تناسيبا بين الأطراف، و ممثل عن كل من المجتمع المدني والنساء ومجموعات الشباب.

سوف يرأسها وينوب عنها دول الإيغاد. في فترة ما قبل الانتقالية، سوف يتم تعديل وإكمال مشروع تعديل الدستور في غضون ثلاثة أسابيع التي ستمجج ARCSS المنشطة في 2011 TCRSS (بالصيفة المعدلة). كما ستقوم اللجنة بمراجعة وإكمال التعديلات على مختلف تشريعات الأمن القومي في غضون ثلاثة أشهر ويتم تعديل سن القانون خلال فترة سنة واحدة من بدء المرحلة الانتقالية.

المؤسسات والآليات الانتقالية

سيتم إعادة هيكلة وإعادة تشكيل عشرين مؤسسة ولجنة في خلال الفترة الانتقالية، مثل لجنة مكافحة الفساد , لجنة حقوق الإنسان, لجنة اللاجئين, ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على المستوى الوطني لضمان استقلالها ومحاسبتها.

الانتخابات الوطنية

سيتم مراجعة قانون الأحزاب السياسية من قبل اللجنة الوطنية لتعديل الدستور (NCAC) في غضون ستة أشهر من التوقيع على الاتفاقية لوضع مشروع قانون يضمن تسجيل حر ونزيه وديموقراطي للأحزاب السياسية.

سوف يتم إعادة تشكيل لجنة انتخابات وطنية نزيهة ومختصة (NEC) لتنظيم الانتخابات قبل 60 يوما من نهاية الفترة الانتقالية، ويمكن أن تتم دعوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتقديم المساعدة الفنية.

سيتم نشر سجل الناخبين في غضون ستة أشهر قبل الانتخابات ، وسيتم دعوة مراقبين محليين وأقليميين ودوليين لمراقبة عملية الانتخابات.

الفصل 2

وقف إطلاق النار الدائم

اتفقت الأطراف على وقف إطلاق نار دائم دخل حيز التنفيذ في 1 يوليه 2018. سيساهم وقف إطلاق النار هذا بتسهيل الترتيبات الأمنية الانتقالية وعودة اللاجئين الطوعية والنازحين إلى وطنهم. تظل الأطراف ملتزمة باتفاقية وقف العدائيات (CoHA) التي وقعتها في 21 ديسمبر 2017، والتي تتطلب توفير الحماية للمدنيين (بما في ذلك النساء والفتيات) ووصول المساعدات الإنسانية. كما يتطلب أيضاً المساواة والامثال للقانون الدولي الإنساني مع ضمان السلامة والكرامة.

سوف تضمن جميع الأطراف انسحاب قواتها وفصلها من خلال المشاركة في هذه الاتفاقية مع الجميع تحت قيادتها، وسوف يقومون بمنع الانتقام أو العقاب. يجب أن تحظر الأطراف الأعمال التي:

- (1) تضع عقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية
- (2) تسمح بالعنف الجنسي والنوعي
- (3) تستخدم أو تجند الأطفال
- (4) الدعاية العدائية أو تحرك القوات أو أي تجنيد
- (5) تشجع على الهجوم على النازحين أو اللاجئين أو وسائل الإعلام أو موظفي الأمم المتحدة أو معداتهم، اللجنة المشتركة للرصد والتقييم (JMEC) ووقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (CTSAMM) وجميع المنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية.

سيتم نشر قوة الحماية الإقليمية بسرعة وبالكامل، بينما سيتمكن المواطنون من القيام بأعمالهم والتمتع بحرية الحركة.

سيتم الافراج عن أسرى الحرب إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسوف تغادر جميع الجماعات غير جنوب السودانى البلاد خلال فترة ما قبل الانتقالية.

ستعلن الأطراف التي لديها قوات تحت قيادتها عن مواقع قواتها، ووضع إجراءات فك الارتباط، وإعادة الانتشار وإما الاحتفاظ بها أو استبعادها في غضون ثمانية أشهر. القوات هي جزء لا يتجزأ من عملية الشفاء والمصالحة الوطنية، وستعمل معا لتوفير الحماية المناسبة لجميع المدن.

فترة ما قبل الانتقالية

في فترة ما قبل الانتقالية التي تمتد إلى ثمانية أشهر، ستكون المناطق المدنية منزوعة السلاح وسيتم جمع الأسلحة الثقيلة طويلة ومتوسطة المدى وسيتم يتم تسليم خرائط مواقع القوات إلى آليات المراقبة وسوف تتجمع القوات الموجودة بشكل منفصل بأعداد متوسطة بهدف فك الارتباط وإعادة توزيع المهمات، إما إلى خدمات شرعية أخرى في جنوب السودان (الجيش الوطني الموحد، الأمن القومي، الشرطة، السجون، المطافي، والحياة البرية) أو العودة إلى نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج (DDR). سيتم إعادة تشكيل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في خلال شهر واحد من توقيع هذه الاتفاقية.

سيتم تشكيل لجنة أمنية مشتركة انتقالية وتكون عضويتها بالمشاركة

والتقاسم نسبيا بين الأطراف معايير وسيتم تحديد معايير الأهلية للمرشحين الذين يرغبون في الخدمة في المجالات القانونية الأخرى للبلد، وسوف تقوم اللجنة بالتخطيط والتنفيذ بهدف توحيد كل القوات.

الفترة الانتقالية

تبدأ الفترة الانتقالية عند نشر القوات وتستمر لمدة ثلاث سنوات كاملة أو ثمانية أشهر، أيهما أقرب. سوف تستمر DDR خلال هذه الفترة بعملها وستستمر القوات المسرحة في إعادة التدريب. سيتم التخلص من الأسلحة التي تم جمعها، وبحلول نهاية الفترة، سيتم تنظيم الجيش الوطني ونشره في جميع أنحاء البلاد. سيستعد الجيش لتجهيز الأمن للانتخابات أيضا.

آليات الترتيبات الأمنية

سيقوم القادة الحاليون خلال فترة ما قبل الانتقالية، الاستمرار في قيادة قواتهم، بالتنسيق من خلال مجلس الدفاع المشترك. سيتم إعادة هيكلة الترتيبات الحالية لآلية الرصد (CTSAMM) لوقف إطلاق النار والأمن الانتقالي وسيتم تسميتها وقف إطلاق النار وترتيبات الأمن الانتقالي آلية التحقق (CTSAMVM). هذا سيكون مسؤولا عن الرصد والتحقق والامثال والإبلاغ مباشرة إلى مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (أيفاد) وإلى مفوضية اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها (R.JMEC) وسوف تشمل عضويتها الأطراف المتحاربة، ولكن أيضا ممثلين عن المجموعات النسائية و منظمات المجتمع المدني والشباب وأصحاب الأعمال والأكاديميا والشخصيات البارزة وغيرها

بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (أيفاد) والاتحاد الأفريقي ، والصين والترويك ، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومنتدى شركاء الأيفاد (IPF) والاتحاد الأوروبي.

سيقوم مجلس مراجعة الدفاع والأمن الاستراتيجي بإجراء تقييم إستراتيجي أمني لمعرفة تحديات الأمن العسكري وغير العسكري التي تواجه البلاد، وسوف تضع سياسة أمنية في إطار سياسة دفاعية منقحة. وسيتم دعم هذا العمل بتحليل للقدرات التشغيلية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأمنية للبلد، وبعد ذلك سيتم اعتمادها رسميا ونشرها كوثيقة بيضاء.

الفصل 3

المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار

ستقوم الأطراف بخلق بيئة سياسية وإدارية وتشغيلية وبيئة قانونية لتقديم المساعدة الإنسانية والحماية خلال فترة ما قبل الانتقالية، والفترة الانتقالية.

هذا يعني عدة أشياء:

- (1) توفير الأمن للسكان المدنيين المحتاجين إلى مساعدة إنسانية وحمايتهم.
- (2) توفير الحماية القانونية والنفسية للاجئين والنازحين داخليًا للعودة بسلامة وكرامة، بما في ذلك لم شمل العائلات المنفصلة خلال الصراع.
- (3) منح حق المواطنة والتسجيل وتحديد الهوية للاجئين والنازحين داخليًا؛ و
- (4) السماح للاجئين والنازحين داخليًا بالعودة إلى أماكنهم الأصلية و / أو العيش في المناطق التي يختارونها.

خلال الفترة الانتقالية، ستقوم RTGoNU بتأسيس برامج للنازحين و اللاجئين بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. يجب إيلاء اعتبار خاص لتقديم الخدمات العامة (مثل الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية) للأشخاص المتأثرين بالصراعات مثل الأطفال والأيتام والنساء والأرامل وجرحى الحرب.

خلال الفترة الانتقالية، سيتم أيضا مراجعة قانون المنظمة غير الحكومية.

صندوق إعادة الإعمار الخاص

ستقوم RTGoNU بإنشاء صندوق خاص لإعادة الإعمار (SRF) خلال الفترة الانتقالية. سيقوم بالأشراف على الصندوق مجلس مكون من 30 عضوًا من RTGoNU و الشركاء الدوليين وأصدقاء جنوب السودان. سيقوم المجلس في تقييم وتحديد أولويات إعادة إعمار البنية التحتية في البلد، مع إعطاء الأولوية للمناطق المتأثرة بالنزاع.

سوف يحصل الصندوق على 100 مليون دولار أمريكي سنويًا للفترة الانتقالية من حكومة RTGoNU، وسيتم عقد مؤتمر إعلان جنوب السودان لجمع الأموال من أجل تمويل صندوق إعادة الإعمار الخاص SRF.

سيتم اختيار المجلس من ممثلي جميع الولايات، والوزارات والمجتمع المدني و الأكاديميا و الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، التروبيكا و الصين و الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنتدى شركاء إيغاد وبنك التنمية الأفريقي.

الفصل 4

أدارة الموارد الاقتصادية والمالية

ستكون حكومة RTGoNU شفافة وخاضعة للمساءلة، مع سياسات قانونية ومؤسسية وإجراءات فعالة بالكامل لترويج التنمية المستدامة ووجود قيادة فعالة ملتزمة تساعد في محاربة الفساد.

وجود وثيقة أخلاقية ونزاهة لموظفي الدولة ستؤكد على قيم الصدق والنزاهة. وإذا ثبت أن أي موظف حكومي قد تغاضى عن أو شارك في الممارسات الفاسدة فسوف يكون مسؤولاً وممنوعاً من شغل أي منصب عام وفقاً لهذه الاتفاقية والقانون وسوف يتم توسيع النظام التعليمي لتعزيز قيم الصدق والنزاهة واحترام الممتلكات العامة.

سوف يتم تقاسم ثروة جنوب السودان بشكل منصف بحيث يمكن لكل مستوى من الحكومة تقديم مشاريع الإعمار والتنمية اللازمة، وفقاً لالتزاماته الدستورية والقانونية. هذا التقاسم للثروة سيعكس الالتزام بنقل السلطات والموارد إلى مستوى أدنى، و يعكس لامركزية باتخاذ القرار فيما يتعلق بالتنمية و تقديم الخدمات والحكم الرشيد. وجود آلية رقابة ملتزمة بمبادئ اتفاق متبادل في موضوع المساءلة ستحكم لجمع الإيرادات والميزانية وتخصيص الإيرادات والنفقات.

الإصلاحات المؤسسية

سيتم دعم الإدارة المالية والموارد من قبل برنامج إصلاح اقتصادي وإدارة مالية متوسطة الأجل.

بموجب التشريع الجديد، فإن بنك جنوب السودان (BoSS) سيكون مستقلاً وسوف يقوم بصياغة السياسة النقدية، وتعزيز سعر صرف مستقر، وإصدار العملة النقدية وتنظيم القطاع المالي في مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء، فيه على الأقل ثلاث نساء.

ستقوم وزارة المالية والتخطيط بالعديد من الأدوار الرئيسية في روح من الشراكة والتنسيق والمساءلة المتبادلة. ستقوم بمراجعة وتنفيذ خارطة طريق للتنمية الاقتصادية والاستراتيجية، بحيث يمكن لجنوب السودان أن يحقق أسرع اقتصاد وطني مرن ومستدام . وسوف تضمن أن جميع الالتزامات المالية العامة والميزانية التي تبرمها حكومة RTGoNU شفاف وقابلة للمنافسة وفقاً لقوانين البلد والمعايير الدولية.

أن الوزارة ستضمن أيضاً أن الميزانية الوطنية لجنوب السودان ستلبي متطلبات الأولويات الوطنية في جميع مستويات الحكومة، وأن تكون مصادر المالية العامة مستدامة وأن تضمن بعد ذلك توفير البيانات الشاملة في الوقت المناسب عن تدفق المعونات إلى الولايات والقطاعات والمؤسسات في جنوب السودان.

لجنة مكافحة الفساد

ستقوم حكومة RTGoNU بمراجعة قانون مفوضية مكافحة الفساد لعام 2009 من الفترة الانتقالية من أجل مكافحة الفساد في غضون

خمسة أشهر حتى تتمكن من توفير أفضل حماية للممتلكات العامة والتحقيق في حالات الفساد ومكافحة الممارسات الإدارية الخاطئة في المؤسسات العامة وملاحقة مرتكبيها وتعزيز

المعايير الأخلاقية. وهذا يعني استخدام عمليات مراجعة التي يمكن التنبؤ بنتائجها في المالية العامة.

يجب أن تكون اللجنة مستقلة تماما وموائمة في مكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة العدل و النيابة العامة والشرطة. سيكون جنوب السودان قادرا على إعادة الأموال والأصول المختلسة ، وسيكون جنوب السودان أيضاً جزءاً من الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة الفساد ، مثل المؤتمر الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد.

غرفة المراجعة الوطنية

في غضون ثلاثة أشهر من الفترة الانتقالية ستقوم حكومة RTGoNU بمراجعة قانون غرفة مراجعة الحسابات الوطنية 2011 لضمان استقلاله والسماح له بتنفيذ وظائفه خالية من التدخل السياسي.

مؤسسات جديدة

سوف تقوم حكومة RTGoNU بإنشاء مؤسسات جديدة في الفترة الانتقالية على الفور، بما في ذلك: المشتريات العامة وسلطة صلاحيات التخلص من الأصول و لجنة الرواتب والمكافآت ، وصندوق دعم الرعاية الصحية؛ وصندوق دعم الطلاب.

مراجعة التشريعات الوطنية

سيتم مراجعة مجموعة واسعة من التشريعات الوطنية لتحسينها، بما في ذلك قانون البنوك 2010، وقانون المساءلة والإدارة المالية العامة 2011، وقانون إيرادات البترول لعام 2012.

إدارة الموارد

سوف تطبق حكومة RTGoNU تنفيذ أحكام قانون إدارة الإيرادات النفطية 2012 في غضون ثلاثة أشهر من الفترة الانتقالية وسيتم إغلاق حسابات الإيرادات النفطية غير المعتمدة بموجب القانون. ستودع جميع عائدات النفط إلى حساب النفط في البنك المركزي BoSS وسيتم إدارتها وفقا للتشريعات المعمول بها وسيتم نشر النتائج للتدقيق العام والمحاسبة.

سيتم التحقق من جميع القروض والعقود الممنوحة المضمونة مقابل النفط في غضون ستة أشهر من المرحلة الانتقالية لأغراض الشفافية والمساءلة.

سيتم مراجعة عقود الشركات العاملة في حقول النفط لضمان حسن الأداء والجدارة والكفاءة وضمان أن المجتمعات المحلية ستعطى الأولوية في التوظيف، مع مراعاة التوازن بين احتياجات توصيل الخدمات وإعادة بناء الولايات المنتجة.

أعطاء امتيازات التنقيب عن النفط في المستقبل ستكون وفقا لأحكام التشريعات النفطية المنقحة. سيتم تعويض الناس الذين لهم حقوق في الأراضي التي يتم فيها استخراج الموارد الطبيعية ، و

سوف يتشاركون في فوائد التنمية. ستم مراجعة لشركة النفط الوطنية وسوف يتم تحويلها لتطوير الكفاءة الوطنية والقدرة في إنتاج واستخراج الموارد الطبيعية الصديقة للبيئة.

الأراضي

في غضون اثني عشر شهرا من بداية الفترة الانتقالية، ستقوم حكومة RTGoNU بمراجعة السياسة الوطنية الحالية للأراضي وقانون الأراضي لعام 2008 حتى يمكن تحقيق توافق في الآراء بشأن سياسة الأراضي وإدارتها. سيتم وضع سجل مستقل للأراضي لإصدار سندات الملكية على جميع مستويات الحكومة في غضون ثمانية عشر شهرا و سيتم تمكين لجان الأراضي على المستويات مختلفة من الحكومة لتعكس القوانين والممارسات العرفية والتراث المحلي وسوف تكون كذلك قادرة على المساعدة في وساطة حول النزاعات الناشئة على الأرضي.

النيل والموارد المائية الأخرى

سوف تقوم حكومة RTGoNU بتطوير سياسة شاملة للاستخدام وإدارة هيئات المياه في جنوب السودان، بما في ذلك النيل. في نفس الوقت، سوف تبدأ بعمل سياسات واستراتيجيات وبرامج لإدارة وتنمية الزراعة والثروة الحيوانية والحياة البرية والسياسة ومصايد الأسماك.

الحماية البيئية

سيتم الترويج للحفاظ على البيئة وصيانتها واستخدامها المستدام من خلال سياسات شاملة وقانونية وأطر مؤسسية.

الإدارة العامة المالية و الاقتصادية

سوف تؤسس حكومة RTGoNU إدارة فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة للإيرادات النفطية وغير النفطية. سيتم تمكين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات من خلال دساتيرها وقوانينها لجمع الإيرادات وإنشاء المؤسسات لهذا الغرض. ستكون سلطة هيئة الإيرادات الوطنية (NRA) لتقييم جمع وإدارة وتنفيذ القوانين المتعلقة بالضرائب والإيرادات.

تقاسم الثروة وتخصيص الإيرادات

سيتم العمل على تقاسم الثروة وتخصيص العائدات من قبل حكومة RTGoNU في غضون ثلاثة أشهر من بدء فترة المرحلة الانتقالية ولا يجوز للحكومة حجب أي مخصص مستحق. تخصيص الأموال التي تم جمعها على الصعيد الوطني والولايات والمقاطعات ستكون شفافة ومضمونة من قبل المالية العامة والولايات المستقلة ومفوضية الرصد والتخصيص المالية (FFAMC).

الإنفاق العام

سوف تقوم حكومة RTGoNU بالعديد من الأنشطة المتعلقة بالإنفاق العام في غضون ثلاثة أشهر من بدء الفترة الانتقالية، بما في ذلك:

- (1) تدابير وأنظمة فعالة لنظام المشتريات ورواتب الأجور
- (2) نظام فعال لكشف ودفع الرواتب والأجور
- (3) اعتماد تدابير صارمة للسيطرة على الاقتراض
- (4) تحديد مستوى الدين العام.
- (5) إنشاء آلية لحماية الأصول العامة
- (6) مراجعة تنفيذ قانون الإدارة المالية العامة و المساءلة 2011.

الاقتراض

يجوز لحكومة الولاية الاقتراض بموافقة الجمعية التشريعية للولاية وبالتشاور مع الحكومة الوطنية، ما دام هناك محافظة على الصلاحية المالية الخارجية وقدرة على تحمل الديون مستدامة. سيتم التفاوض على أي نوع اقتراض من خلال وزارة المالية والتخطيط و البنك المركزي BoSS. شروط الاقتراض سيتم تحديدها تحت تشريعات TNLA، وسوف يضمنها BoSS.

إدارة المال العام

سوف تقوم RTGoNU بإصلاح القطاع الاقتصادي القائم ومؤسسات قطاع الإدارة المالية العام في جنوب السودان لضمان إدارة أكثر شفافية وإدارة عامة مالية قابلة للمحاسبة لأيرادات النفط وغير النفط، وسعر الصرف ، وعمليات الميزانية ،

والمشتريات و إدارة الرواتب، الامتيازات العامة والاقتراض والديون، والهيئات التنظيمية.

صناديق تنمية المشاريع

سوف تعمل RTGoNU على بناء القدرة في جمعيات القطاع المحلي أو الوطني أو الخاص القائمة من خلال صناديق تنمية المشاريع، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة وسكان الريف وفقراء الحضر، مثل جمعيات المزارعين أو منتجي الألبان.

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية القطاع الخاص، وإنشاء صندوق تنمية مشاريع الشباب لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والتنمية للشباب. سيتم إنشاء صندوق تنمية للنساء لتوفير ائتمان مدعوم من أجل تنمية المشاريع القائمة على بناء قدرات سيدات الأعمال والمرأة. وأكثر من هذا، سيتم إنشاء مؤسسات تمويل صغيرة، وصندوق ضمان اجتماعي، وائتمان مدعوم وبناء القدرات للفئات الضعيفة في المجتمع.

سلطة الإدارة المالية والاقتصادية

في غضون أربعة أشهر من المرحلة الانتقالية، سوف تنشئ RTGoNU سلطة إدارة مالية واقتصادية مكلفة بتوفير الإشراف الفعال على الإدارة المالية والاقتصادية العامة و ضمان الشفافية والمساءلة خاصة في قطاع النفط / البترول.

الفصل 5

العدالة الانتقالية، والمحاسبة، والمصالحة، والشفائية

سوف تنشئ RTGoNU مؤسسات العدالة الانتقالية التالية من خلال التشريعات وضمان أن 35٪ على الأقل من أعضائها نساء:

- (1) لجنة الحقيقة والمصالحة والشفائية (CTRH)
- (2) المحكمة القضائية الهجينة لجنوب السودان (HCSS) ،
هيئة قضائية مستقلة و
- (3) هيئة التعويضات (CRA).

هذه الهيئات ستعزز بشكل مستقل الهدف المشترك لتسهيل الحقيقة والمصالحة والشفائية والتعويض و التعويض في جنوب السودان. المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة و اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب سوف تساعد في تصميم وتنفيذ وتسهيل هذه المؤسسات للعدالة الانتقالية.

مفوضية الحقيقة والمصالحة والشفائية (CTRH)

سوف يبدأ العمل بالمفوضية بعد أربعة أشهر من إنشاء RTGoNU و هو أمر بالغ في الأهمية وهو جزء من عملية بناء السلام في جنوب السودان التي ستقود الجهود إلى معالجة ذيول تركة الصراعات ، وتعزيز السلام ، الوطنية والمصالحة والشفائية وسوف تضمن أن

تجارب المرأة والرجال والفتيات والفتيان قد تم توثيقها بما فيه الكفاية وأن النتائج قد أدرجت في التشريعات الناتجة وستكون فترة التحقيق من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية حتى يوليو 2005.

أنشطة

سوف تقوم المفوضية بما يلي:

- 1) التحقيق والتوثيق والإبلاغ عن ظروف جميع جوانب انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات، انتهاكات حكم القانون والإساءات المفرطة للسلطة، التي ارتكبت ضد جميع الأشخاص في جنوب السودان من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية وكذلك وكلائهم وحلفائهم.
- 2) إنشاء سجل تاريخي دقيق ومحايّد لانتهاكات حقوق الإنسان وتحديد مرتكبي الجرائم، وتلقي طلبات من ضحايا مزعومين (النساء والرجال والفتيات والفتيان) والتحقيق فيها.
- 3) يوصى بعمليات وآليات علاجية تعتمد على الممارسات والعمليات والآليات التقليدية القائمة، بما في ذلك اقتراح تدابير التعويض، وقيادة الجهود لتسهيل المصالحة المحلية والوطنية.
- 4) التحقيق في أسباب النزاعات لتقديم توصيات بشأنها ولتجنب تكرارها، في حين وضع توصيات تفصيلية للإصلاحات القانونية لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.
- 5) تملك القدرة على استدعاء الأشخاص وطلب الوثائق وغيرها من

المواد التي تعتبر ضرورية لغرض يحملها المسؤوليات، وسوف تكون قادرة على حماية هوية الضحية أو الشاهد.

(6) إصدار تقارير مرحلية ربع سنوية لتحديث إدارة RTGoNU وإجراء توعية عامة والتوعية حول عملها، خاصة مع الشباب والنساء.

ستقوم هذه المفوضية بأفضل الممارسات لنشر الحقيقة والمصالحة والشفاء في أفريقيا وغيرها. ستكون مكونة من 7 محافظين، 4 من جنوب السودان منهم امرأتان. وثلاثة محافظين من بلدان أفريقية أخرى، مع على الأقل امرأة واحدة. وسيتم إصدار تقرير عام نهائي عن عمل المفوضية قبل ثلاثة شهور من نهاية الفترة الانتقالية.

المحكمة القضائية الهجينة المستقلة لجنوب السودان

ستنشئ المحكمة القضائية الهجينة المستقلة لجنوب السودان (HCSS) من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي للتحقيق، وعند الضرورة يتم محاكمة الأفراد الذين يتحملون المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي و / أو قانون جنوب السودان المعمول به.

سوف يكون لدى HCSS صلاحية قضائية فيما يتعلق بالتالي: الإبادة الجماعية. جرائم ضد الإنسانية؛ جرائم حرب؛ وغيرها من الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي والقوانين ذات الصلة في جنوب السودان، بما في ذلك الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي. سيكون التحقيق في الجرائم التي ارتكبت من 15 ديسمبر 2013 حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

الحياد والنزاهة

سيكون القضاة والمدعين العامين والمحققين ومحامي الدفاع من HCSS خبراء محايدين في القانون الجنائي والقانون الدولي ، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ستتألف الاغلبية من القضاة في جميع اللجان من قضاة من الدول الأفريقية بخلاف جنوب السودان.

ستقوم HCSS بتنفيذ تدابير لحماية الضحايا والشهود فيما يتفق مع القوانين والمعايير والممارسات الدولية المعمول بها ، وسوف يتم احترام حقوق المتهم. لن يعفى أحد من المسؤولية الجنائية على حساب موقعه الرسمي كمسؤول حكومي، مسؤول منتخب أو من خلال طلب الدفاع من قبل أوامر عليا. لن يعوق منح عفو أو حصانة أو يقيد عمل HCSS.

يجوز لـ HCSS طلب مصادرة العقارات والعائدات وأي حساب الموجودات المكتسبة بطريقة غير قانونية أو بسلوك إجرامي، وإعادتها إلى صاحبها الشرعي أو دولة جنوب السودان ، وسوف تقوم HCSS منح التعويضات المناسبة للضحايا.

لن يكون الأفراد الذين تمت إدانتهم من قبل HCSS مؤهلين للمشاركة في RTGoNU أو الحكومات اللاحقة.

لجنة التعويضات

سوف تقوم حكومة RTGoNU بإنشاء صندوق التعويضات

(CRF) وتديره لجنة التعويض (CRA). ستكون اللجنة CRA من هيئة تنفيذية مشكلة من قبل الأطراف في RTGoNU، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والمجموعات النسائية وقادة على أساس العقيدة والإيمان وأصحاب الأعمال و الشباب والقادة التقليديين. ستوفر CRA الدعم المادي والمالي للمواطنين الذين دمرت ممتلكاتهم بسبب النزاع ومساعدتهم لإعادة بناء سبل عيشهم. سوف تتلقى CRA طلبات من الضحايا وتقديم التعويضات اللازمة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

الفصل 6

معلومات الدستور الدائم

ستشرف RTGoNU خلال الفترة الانتقالية، على وضع دستور دائم.
وسوف توجه بمبادئ:

- (1) سيادة شعب جنوب السودان
- (2) نظام حكم فيدرالي وديمقراطي يعكس طابع جنوب السودان
- (3) ضمان السلام والاستقرار والوحدة الوطنية والحفاظ على كرامة الأراضي في جنوب السودان
- (4) تعزيز مشاركة الشعب في إدارة حكم وشؤون سكان البلد من خلال انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة و تفويض السلطات والموارد إلى الولايات والمقاطعات
- (5) احترام التنوع العرقي والإقليمي والحقوق المجتمعية، بما في ذلك حق المجتمعات في الحفاظ على تاريخها، تطوير لغتها، وتعزيز ثقافتها والتعبير عن هوياتها
- (6) ضمان توفير الاحتياجات الأساسية للشعب من خلال إنشاء إطار نمو اقتصادي عادل ومنصف والحصول على الموارد الوطنية والخدمات
- (7) تعزيز وتسهيل التعاون الإقليمي والدولي مع جنوب السودان
- (8) إلزام شعب جنوب السودان لحل القضايا السلمية من خلال الحوار والتسامح وتقبل واحترام آراء الآخرين.

سيتم الانتهاء من وضع الدستور الدائم في غضون 24 شهرا من

الفترة الانتقالية. يجب أن يكون جاهزا لتوجيه أعمال الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية.

سوف تعقد RJMEC ورشة عمل في الشهر الرابع من الفترة الانتقالية، وسيتم هذا بتسهيل من قبل المؤسسات المرموقة في وضع الدساتير، لكي تتفق الأطراف في R-ARCSS على تفاصيل وضع الدستور. هذه العملية من وضع الدستور الدائم سيقودها ويملكها شعب جنوب السودان بمساعدة من الخبراء الإقليميين والدوليين حيثما يتطلب الأمر.

الفصل 7

مفوضية اللجنة المشتركة للرصد والتقييم

سيتم إعادة تشكيل مفوضية اللجنة المشتركة للرصد والتقييم (JMEC)، و سوف يتم توسيع عضوية (RJMEC) المعاد تشكيلها إلى 43 عضوا وتتألف من ممثلي الأطراف في هذه الاتفاقية ، وغيرها من أصحاب المصلحة في جنوب السودان ، والضامنين الإقليميين والدوليين وشركاء جنوب السودان.

سيكون لأطراف الاتفاقية عشرة ممثلين، على النحو التالي:

- 1) TGoNU الحالية - خمسة ممثلين.
- 2) الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة- ممثلين اثنين
- 3) SSOA - ممثل واحد
- 4) المعتقلين السابقين - ممثل واحد
- 5) الأحزاب السياسية الأخرى - ممثل واحد

أما أصحاب المصلحة الآخرون في جنوب السودان فسيكون لديهم ثلاثة عشر ممثلين، على النحو التالي:

- 1) القادة القائمون على العقيدة والأيمان - ممثلين اثنين
- 2) النساء - ممثلين اثنين (كتلة المرأة - واحد , وائتلاف النساء - واحد)

3) المجتمع المدني - ممثلين اثنين (تحالف CS - واحد، و منتدى CS- واحد)

4) الشخصيات البارزة - اثنان

5) أصحاب الأعمال - ممثلين اثنين (رجل واحد، امرأة واحدة) ؛

6) الأكاديميين- ممثل واحد

7) الشباب – ممثلين اثنين (رجل واحد، امرأة واحدة).

سيكون لدى الجهات الضامنة الإقليمية ثلاثة عشر ممثلاً ، مع واحد من كل من إثيوبيا وجيبوتي وكينيا والصومال والسودان وأوغندا و مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة إيغاد IGAD . الاتحاد الأفريقي سيكون للجنة الرفيعة المستوى Ad Hoc خمسة في المجموع ، يمثل كل منها واحد من كل جانب. سيكون للشركاء الدوليين وأصدقاء جنوب السودان سبعة ممثلين، من كل واحد من جمهورية الصين الشعبية والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنتدى شركاء إيغاد.

تفويض الرصد والتقييم

سوف تكون RJMEC مسؤولة عن مراقبة وتنفيذ الاتفاق، وعمل ومهام RTGoNU، بما في ذلك التزام الأطراف بالجدول الزمنية المتفق عليها والجدول الزمني للتنفيذ.

سيقوم رئيس RJMEC بالإبلاغ عن جميع الانتهاكات الخطيرة والقضايا الحرجة التي قد تنشأ أثناء تنفيذ اتفاق RTGoNU، وإرسال نسخة إلى رئيس مجلس وزراء إيغاد (CoM) و عند استلام مثل هذه التقارير إن رئيس الإيغاد سيعقد اجتماعاً استثنائياً

لمجلس الإدارة في غضون أربعة عشر يوما لتقرر الحل المناسب في الوقت المناسب. ستكون RJMEC قادرة على اقتراح قرارات لأي عثرة أو توقف قد تحدث بين الأطراف. إذا لم يكن هذا ناجعا، سوف يحيل RJMEC المسألة إلى الضامنين.

سيقوم RJMEC بالإبلاغ بشكل منتظم عن حالة تنفيذ هذا الاتفاق خطيا كل ثلاثة أشهر إلى السلطة التنفيذية لـ RTGoNU ، مجلس الوزراء، السلطة التشريعية الوطنية الانتقالية وغيرها من أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. سيعقد RJMEC اجتماعات منتظمة مرة واحدة على الأقل كل شهر وربما عقد اجتماعات استثنائية حسب الاقتضاء. سوف تؤخذ قراراتها بتوافق الآراء.

مراقبة

سوف تشرف RJMEC أيضا على وقف إطلاق النار وآلية المراقبة الانتقالية للترتيبات الأمنية والتحقق منها (CTSAMVM) ، سلطة الإدارة المالية والاقتصادية (EFMA) ، مجلس مراجعة الدفاع الاستراتيجي والأمني (SDSRB) ، ولجنة الانتخابات الوطنية (NEC) ، وجميع المؤسسات الانتقالية الأخرى والآليات التي أنشأتها هذه الاتفاقية وهذه المنظمات ، و NCAC ، CTRH ، JMCC ، JTSC ، NPTC وغيرها من المؤسسات والآليات التي أنشأتها هذه الاتفاقية سوف تقدم تقريرها بانتظام إلى RJMEC.

الفصل 8

سيادة الاتفاق وإجراءات تعديل الاتفاق

هذا الاتفاق المنشط ملزم لجميع الأطراف، وبلغى اتفاق ARCSS 2015 في مجمله. ستكون الاتفاقية المنشطة الكاملة مدرجة في الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان (TCRSS) 2011 (بصيغته المعدلة). إذا كان هناك أي تعارض مع أحكام اتفاقية TCRSS 2011 (بصيغتها المعدلة)، سوف تسود شروط هذا الاتفاق. هذه الاتفاقية المنشطة ستكون لها الأسبقية على أي تشريع وطني، أي في أي حالة من حالات التعارض، سوف تسود أحكام هذه الاتفاقية.

يجوز تعديل هذه الاتفاقية المنشطة من قبل الأطراف، مع موافقة ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس الوزراء من RTGoNU، وعلى الأقل ثلثي أعضاء التصويت في RJMEC ، ليتم التصديق عليها من قبل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي.

حرر في أديس أبابا، في هذا اليوم الثاني عشر من سبتمبر 2018